

التنسيقية الوطنية للأستاذات و الأساتذة ضحايا تجميد الترقيات



التنسيقية الوطنية
للأستاذات و الأساتذة
ضحايا تجميد الترقيات



التنسيقية الوطنية
للأستاذات و الأساتذة
ضحايا تجميد الترقيات

البيان رقم 7

بتاريخ 04 غشت 2021

تعلن "التنسيقية الوطنية للأستاذات و الأساتذة ضحايا تجميد الترقيات" خوضها اعتصاما إنذاريا دون مبيت، مراعاة لظروف الجائحة يومي 25 و 26 غشت 2021، متفرقا على مصلحة الموارد البشرية ووزارة الاقتصاد و المالية و رئاسة الحكومة.

كما تعزم خوض اعتصام مفتوح في حالة عدم صرف المستحقات المجمدة بشكل فوري منذ 2018 الى سنة 2020 لجميع الفئات من درجات ورتب، وذلك مباشرة بعد توقيع محاضر الدخول.

عقد المجلس الوطني للتنسيقية الوطنية للأستاذات والأساتذة ضحايا تجميد الترقيات، سلسلة اجتماعات عن بعد عبر تقنية "زوم"، في سياق من أبرز سماته تفشي جائحة كورونا، وما رافق ذلك من انعكاسات سلبية على المنظومة التعليمية بشكل عام، وعلى نساء ورجال التعليم بشكل خاص، وكانت من أبرز هذه الانعكاسات السلبية، ما أصبح يصطلح عليه بتجميد الترقية، هذا الأخير الذي أصبح وصمة عار في أجندة انتكاسات هذه الحكومة، التي لازالت تصر وتمعن في انتهاك الحقوق و المكتسبات، ومحاربة الطبقة المتوسطة مغامرة بوعي أو بدونه بعامل أساسي في ضمان السلم الاجتماعي داخل المجتمع.

إذا كانت الترقية تدرج في إطار تحفيز الموظف ليبدل مزيدا من الجهد، من أجل تطوير المرفق العمومي و الرقي به، فقد أصبحت في ظل هذه الحكومة للأسف وسيلة من وسائل التعذيب النفسي، والتعامل بمنطق التبخيس المقصود لفئة تعتبر أساسا المسؤولة - بشكل تشاركي مع الأسرة و المجتمع - عن تنشئة و تربية أجيال المستقبل، حيث تحولت في ظرف اربع سنوات من محطة هامة داخل نسق الحياة الإدارية للموظف وكوسيلة للارتقاء الإداري و المالي، إلى نقمة و عذاب يعيشه أستاذات و أساتذة القطاع الذين جمدت ترقيةاتهم و نهب جزء من أجرتهم دون مبرر ولا سند قانوني منذ 2018 إلى يومنا هذا.

هنا بدأت الحكاية

ذكر تقرير المجلس الأعلى للحسابات وهو مؤسسة ذات صبغة قضائية مكلفة بمراقبة تدبير المال العام، ما بين 2008-2016 ارتفاع كتلة أجور الموظفين، وربط هذا التقرير هذا الارتفاع الذي وصفه بالقوي بالزيادات المترتبة عن الترقية السريعة لهم، إلى جانب توصيات البنك الدولي الرامية إلى تقليص استثمار الدولة في القطاعات الاجتماعية، يتضح لنا تفاعل مراكز القرار مع هذه التوصيات والتقارير، من خلال استهداف الترقية كحق ومكتسب تاريخي جاء نتيجة نضالات سياسية ونقابية جسدها الشعب المغربي قاطبة.

وحيث من الأجدى انتقاد سياسة توزيع الأجور في الوظيفة العمومية إذ نجد أن نسبة 3 في المائة من الموظفين الكبار هي التي تلتهم أكثر من 40 في المائة من كتلة الأجور، عوض استهداف ترقيات انتظرها أستاذات وأساتذة لمدد قد تجاوزت عشرين سنة عند أغلبهم.

و تستمر الحكاية...

يوم الأربعاء 25 مارس 2020 الموافق 30 رجب 1441 السيد رئيس الحكومة يعلن منشورا تحت رقم 2020/03 موجهها للسيد وزير الدولة و السيدات و السادة الوزراء و الوزراء المنتدبون و المندوبون السامون والمندوب العام موضوعه : تأجيل الترقيات وإلغاء مباريات التوظيف بسبب جائحة كورونا، حيث أثبت نساء و رجال التعليم أنهم استعدادهم كما الجميع لمواجهة تداعيات الجائحة، بل كانوا في الصفوف الأمامية الى جانب الموظفين و الاعوان التابعين لإدارة الأمن الداخلي و مهنيي قطاع الصحة، و ذلك من خلال مساهمتهم الطوعية في الصندوق المحدث للجائحة أولا، ومن خلال حرصهم من منطلق الوازع الأخلاقي و الإحساس بالمسؤولية تجاه ، في إنجاز موسم دراسي انعدمت فيه كل مسببات النجاح، لولا انخراط نساء و رجال التعليم في كل العمليات دون قيد أو شرط، ولعل تجندهم طوعية لإنجاح التعليم عن بعد بإمكانات ذاتية أكبر دليل على ذلك، فهل هكذا يكون التحفيز والاعتراف بالمجهودات؟

مرحلة الاستغلال الانتخابي للملف.

يوم 21 يناير 2021 صدر بلاغ عن رئيس الحكومة "عن حزب العدالة والتنمية" يكذب فيه ما تداولته بعض المنابر الإعلامية، مفاده رفض رئيس الحكومة التأشير على الترقيات باسلاك الوظيفة العمومية، موضحا أن قرار 2020/03 المتعلق بتأجيل الترقيات كان يتعلق فقط بتنفيذ ميزانية 2020 واتخذ في إطار توجيه الموارد المالية للميزانية العامة لمواجهة تداعيات جائحة كورونا، و أن تسوية الملفات لا تتطلب تأشير رئاسة الحكومة.

يوم 17 يوليوز 2021 بأحد البرامج الإذاعية يظهر الوزير المسؤول عن القطاع عن حزب "الحركة الشعبية" ويصرح بكل ثقة أن الترقيات مجمدة لعدم وجود الموارد المالية.

يوم 28 يوليوز 2021 عرض وزير الاقتصاد و المالية و إصلاح الإدارة عن حزب "التجمع الوطني للأحرار" أمام لجنتي المالية بغرفتي البرلمان بخصوص موضوع تنفيذ ميزانية المالية 2021 و إعداد قانون المالية 2022 و تقديم برمجة ميزانيته لثلاث سنوات القادمة، وذلك طبقا لأحكام المادة 47 من القانون التنظيمي رقم 130/13 لقانون المالية، والذي جاء فيه : أنه من بين الرهانات الاقتصادية المرتبطة بميزانية 2022 أن نفقات الموظفين ستعرف زيادة بـ 6.5 ملايين درهم، نظرا لآداء متأخرات الترقية و التوظيف، التي لم تتم تسويتها خلال سنتي 2020/2021 بمبلغ 4 ملايين درهم دون ذكر سبب العجز، بالنظر إلى بلاغ رئيس الحكومة أن قرار التجميد بسبب الجائحة لا يتعلق بميزانية 2021.

من خلال ما سبق يتضح جليا شساعة الهوة بين مكونات الحكومة في التعاطي مع هذا الملف، و بدل البحث عن حلول حقيقية واقعية وقانونية لحل هذا المشكل الذي عمر طويلا، سارع كل مسؤول من جهته إلى نفي المسؤولية عنه مما أعطى صورة حقيقة لطبيعة التعامل مع هذا الملف، واستغلاله في حسابات انتخابية ضيقة بعيدا كل البعد عن تجسيد الانسجام داخل المكونات الحكومية، و التعامل مع الملف بحس وطني يستحضر طبيعة وحساسية المرحلة خصوصا مع صدور التقرير السنوي لبنك المغرب الذي قدم أمام صاحب الجلالة، منتقدا الوضع التعليمي بالبلاد مبررا ذلك بحسابات سياسية خلقت الاحتقان والتوتر مما أثر على تفعيل إصلاح منظومة التربية والتكوين.

إن المجلس الوطني للتنسيقية الوطنية وهو يتابع بنضج كبير و بحس وطني أكبر، هذا الإصرار من طرف رئيس الحكومة ووزير التربية الوطنية ووزير المالية على الاجهاز على الترقية كحق من حقوق الموظف التي يضمنها له الدستور والنظام الأساسي للوظيفة العمومية يعلن للرأي الوطني ما يلي:

- يثمن عاليا انخراط نساء ورجال التعليم عامة و المتضررات المتضررين من تجميد الترقيات خاصة، في مواجهة تداعيات جائحة كورونا بحس وطني منقطع النظير من خلال التفاني والعمل بمسؤولية في إنجاز الموسم الدراسي السابق رغم ما اعتراه من إكراهات و مثبطات.
- تمسكه بضرورة الصرف الأنى لجميع الترقيات المجمدة منذ 2018 دون قيد او شرط.
- استنكاره الشديد استهداف الترقية كمكسب ناضلت من أجله الشغيلة التعليمية عبر عقود.
- استغرابه المطلق من طبيعة التناقض في التصريحات الرسمية لبعض مكونات الحكومة المعنية بملف الترقية في محاولة الهروب من تحمل المسؤولية.
- وعيه التام بمحاولة البعض استغلال معاناة هذه الفئة العريضة والزج بالملف في حسابات سياسية لن تعود بالنفع على وطننا الحبيب ولا على المرشحة المنتظرة من هذه الفئة من نساء ورجال التعليم.
- تذكيره بأن التعامل مع الشغيلة التعليمية بمنطق "الحائط القصير" في تدبير التوازنات الاقتصادية المتعلقة بالعجز الحاصل في الميزانية، يعطي انطباعا لدى هذه الفئة أنها مستهدفة من طرف هذه الحكومة.
- تحمله المسؤولية التاريخية والسياسية والأخلاقية لكل من رئيس الحكومة و وزير التربية الوطنية و وزير الاقتصاد المالية للاحتقان جراء عدم صرف كل المستحقات الترقية المتأخرة.
- دعوته لكافة الإطارات النقابية والسياسية والحقوقية التصدي بمسؤولية للهجمة الشرسة من أجل الاجهاز على الترقية كحق من حقوق الموظف المغربي.
- يعلن خوض اعتصام انذاري بدون مبيت مراعاة لظروف الجائحة يومي 25 و 26 غشت 2021. متفرقا على مصلحة
- يعتزم الدخول في اعتصام مفتوح بعد توقيع محاضر الدخول في حالة عدم صرف مستحقات الترقية المحمدة بشكل آني.
- يدعو كافة المتضررات والمتضررين للالتفاف حول تنسيقيتهم الوطنية، وعدم الاهتمام بالإشاعات المنتشرة بوسائل التواصل الاجتماعي و التي تهدف الى كسب الوقت وافشال أي خطوة نضالية من أجل الدفاع عن الحق المسلوب.
- يعلن ان إنجاز الدخول المدرسي المقبل رهين بمدى الاستعداد النفسي الإيجابي للشغيلة التعليمية التي تعد صمام النجاح أي خطة متعلقة بالمنظومة وان الرهان على البرامج و الاستراتيجيات المعدة بالمكاتب المكيفة دون استحضار الرفع من مكانة نساء و رجال التعليم رهان فاشل.

